

Distr.: General
3 November 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

تمهيد لتقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثالث عشر*

عولمة تقودها التنمية: نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة

المحتويات

الصفحة

٢	العالم انقلب رأساً على عقب
٤	ألف - وداعاً لعولمة يقودها التمويل
٦	باء - المستقبل اليوم لم يعد كما كان بالأمس
٨	جيم - أهلاً بعولمة تقودها التنمية

* للاطلاع على التقرير الكامل، انظر UNCTAD(XIII)/1 على الموقع

[.http://www-dev.unctad.org/en/docs/tdxiii_report_en.pdf](http://www-dev.unctad.org/en/docs/tdxiii_report_en.pdf)

العالم انقلب رأساً على عقب

١- لقد حذرتُ في تقريرِي إلى الأونكتاد الثاني عشر (TD/413) من أنه رغم الطفرة غير المسبوقة التي شهدتها السنوات الخمس الماضية، هناك مخاطر ومواطن ضعف مهمة تهدد آفاق النمو وربما تقوض المساعي الرامية إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية تكون أكثر إنصافاً وفعالية. وقد أشرتُ، بوجه خاص، إلى "عدم كفاية وضع تحرير الأسواق ومرونة الأسعار في قلب المسرح، وذلك في ضوء التحديات المعقدة التي يفرضها جيل العولمة الجديد".

٢- وقد كنت في ذلك الوقت أسبح عكس تيار التفكير التقليدي. ورغم وجود سحب تحجب رؤية الأفق الاقتصادي، لا سيما سوق الإسكان في الولايات المتحدة والشواغل (الوثيقة الصلة) بشأن الاختلالات العالمية، كان التوقع المتفوق عليه هو سيادة مناخ اقتصادي عادل تسهم مؤشرات السوق الأساسية القوية في استدامته. والواقع أنه في وقت كتابة تقريرِي كان صندوق النقد الدولي يرفع مستوى توقعاته بشأن النمو في العام.

٣- وأقول، بعد أن اتضحت الصورة، إن تقريرِي لم يقدرُ خطورة الاختلالات العالمية حق قدرها. فالارتفاع الحاد في أسعار الأغذية كان مؤشراً مبكراً على أن اقتصاد العالم يعاني من اضطراب شديد. وقد اتضحت علامات الخطر أثناء مؤتمر الأونكتاد المعقود في أكرا، عندما وصلت أسعار الحبوب وفول الصويا والأرز إلى مستويات قياسية. وفي الأشهر التالية، أدت الارتفاعات الجديدة في الأسعار إلى اضطرابات سياسية في عدة بلدان. كما أثبتت بواغث قلق إزاء أسعار النفط، التي كانت قد تجاوزت ١٠٠ دولار أمريكي للبرميل، مما أثار شواغل تضخمية بالإضافة إلى إمكانية حدوث توترات جيوسياسية.

٤- وقد كشفت الاضطرابات المالية التي حدثت في آب/أغسطس ٢٠٠٧، فضلاً عن انهيار مصرف نورثرن روك في شباط/فبراير ٢٠٠٨ ومؤسسة بير ستيرنز في آذار/مارس ٢٠٠٨، عن الضغوط الشديدة التي تعاني منها الأسواق المالية. وقد اشتدت بواغث القلق إزاء القروض العقارية في أسواق الإسكان في الولايات المتحدة في منتصف عام ٢٠٠٨. ولكن إفلاس مصرف ليمان براذرز في أيلول/سبتمبر كان السبب في بداية اندلاع أزمة لم يكن يتوقعها أو يتخيل حتى إمكانية وقوعها إلا القليل، وهي أزمة كشفت الصورة الكاملة لضعف النظام المالي العالمي. كما تجمدت أسواق القروض والمخاطر أسعار الأسهم. وفشلت مؤسسات مالية كبرى، في حين لجأت مؤسسات عديدة أخرى إلى حكوماتها طلباً للدعم. وكان انتشار العدوى يحدث بسرعة تحبس الأنفاس، وكان الشعور بالهلع في الأسواق المالية وفي أوساط واضعي السياسات جلياً واضحاً.

٥- والدرس الأول المستفاد من الأزمة هو أن ترك الأسواق تنظم نفسها بنفسها هو أمر عديم الجدوى ومكلف. فإنقاذ المؤسسات المالية قد تكلف بالفعل تريليونات من الدولارات، ورغم الاستجابات المالية والنقدية غير المسبوقة تعرض الاقتصاد العالمي لأول انكماش له منذ

الكساد الكبير. فقد انخفض الإنتاج العالمي في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ بنحو ١٠ في المائة، وتلاشت عشرات الملايين من فرص العمل؛ وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن عدد العاطلين عن العمل في العالم يبلغ حالياً ٢٠٠ مليون شخص. ولا يخفى ما أحدثه ذلك من تأثير حتى في تلك المجتمعات التي كانت قد حققت القليل من الفوائد خلال سنوات الازدهار: فقد أدت الأزمة إلى زيادة عدد من يعيشون في فقر مدقع بما يتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ مليون شخص.

٦- أما الدرس الثاني فهو أن انهيار عدد كبير من الاقتصادات بهذه الصورة المساوية إنما يدل على وجود أوجه ضعف وهشاشة أساسية لم يفتن إليها راسمو السياسيات أو تجاهلواها قبل وقوع الأزمة. ولا يشك أحد في التأثير الإبداعي الذي تحدثه قوى السوق، ولكن يسعى القطاع الخاص لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل يمكن أن يؤدي أحياناً إلى نقص الاستثمار المنتج وإلى تركر العائد في يد القلة ذات الخطوة. وتتجلى المخاطر بشكل خاص عندما تفصل الأسواق المالية نفسها عن الاقتصاد الحقيقي، وترتبط تكوين الثروة بالتراكم السريع للديون وارتفاع أسعار الأصول بدلاً من تحقيق زيادة مستدامة في الإنتاجية والدخل، وتوجه الابتكار نحو الهندسة المالية لا إلى التقدم التكنولوجي. ومن المستبعد أن تتسم استراتيجية نمو من هذا القبيل بالاستقرار أو العدالة.

٧- وأما الدرس الثالث فهو أنه عندما يحدث الانهيار، تكون الدولة هي المؤسسة الوحيدة القادرة على تعبئة الموارد اللازمة للتصدي للتهديدات الكبيرة والتي تحدى بالنظم القائمة. أما الفكرة القائلة بأن الدولة القومية قد فقدت جدواها في عالم أصبح بلا حدود فهي فكرة تفتقر إلى الجدوية. فنظراً إلى أن دور الدولة محوري في إبرام عقد اجتماعي شامل للجميع وتعزيز السياسات القائمة على المشاركة، فليس من الحكمة ولا الواقعية تقليص أو إغفال دور الدولة في إدارة التنمية الاقتصادية والتغيير. أما الاتجاه الأكثر إثارة للقلق في السنوات الأخيرة فهو تزايد تأثير الأسواق المالية في إخضاع السياسة والموارد العامة لتلبية احتياجاتها وخدمة مصالحها - وهو ما حدا بأحد كبار الاقتصاديين السابقين في صندوق النقد الدولي إلى التحذير من وقوع "انقلاب هادئ" - بما في ذلك في فترة ما بعد الأزمة.

٨- وحتى بعد حدوث انتعاش متذبذب، ثبت أنه من الصعب التغلب على الاختلالات التي ظهرت أثناء الطفرة السابقة، لا سيما في البلدان المتقدمة. ولا يزال عبء الديون الخاصة يمثل عائقاً في العديد من البلدان، في حين أن التأثير المشترك لعمليات إنقاذ المؤسسات المالية قد أدى إلى تزايد العجز العام، وإطلاق أزمات الديون السيادية في بعض البلدان، وإعاقة الانتعاش في بلدان أخرى. وقد تلكأت عملية توفير فرص العمل في كل مكان، مما يهدد بزيادة معدلات البطالة وينذر اتخاذ إجراءات حمائية. ويمثل بذلك درساً رابعاً يُستفاد من الأزمة، وهو أنه لا يمكن أن يُتوقع من البلدان، في عالم مترابط، أن تتصدى بمفردها للتهديدات والاختلالات المزعجة للاستقرار. ورغم ذلك، لم تتبلور بعد استراتيجيات فعالة

ومتعددة الأطراف لإعادة التوازن. وكان رد الفعل الأولي على الأزميتين الغذائية والمالية سريعاً، حيث التزمت البلدان بتخصيص موارد كبيرة على كلتا الجبهتين بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين السياسات؛ أما الاستجابات الحمائية فقد أُبقيت حتى الآن قيد المراقبة. ولكن ثبت أن الإصلاحات اللازمة لمنع تكرار الأزمة ليست إلا وهماً. وفي الفترة اللاحقة أصبح عبء التكيف ملقى على كاهل المالية العامة وميزانية الأسر المعيشية، المثقلتين بالأعباء، فتزايد تهديد السلم والاستقرار الاجتماعيين.

٩- ولم يتمكن صندوق النقد الدولي ولا البنك الدولي، بعد أن تخليا عن رسالتهما الأصلية المتمثلة في الدعوة لإصلاح الأسواق المالية غير المنظمة، من بلورة رؤية لاقتصاد عالمي في فترة ما بعد الأزمة يتسق مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتغيرة. وينم هذا الفشل عن اتساع الفجوة في الحوكمة العالمية. ورغم اقتراب جولة الدوحة الإنمائية من عامها العاشر، فإنها لم تُستكمل بعد - على النحو الذي كان متصوراً في بادئ الأمر. وقد توقف التقدم المحرز في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بعد الفشل في التوصل إلى صفقة شاملة في كوبنهاغن. وأخيراً، وحتى قبل الأزمة الأخيرة، واجهت مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية صعوبة: فأصبح تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ احتمالاً بعيداً. ومن الملفت للنظر أن مجرد جزء صغير من الموارد التي استُخدمت لإنقاذ المؤسسات المالية التي اعتبرت "كبيرة إلى حد لا يحتمل الفشل" لم يتوافر مطلقاً في أزمنة اقتصادية أفضل من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أو بناء الهياكل الأساسية وتحقيق الرفاه الاجتماعي، أو التصدي للتحديات البيئية.

ألف - وداعاً لعمولة يقودها التمويل

١٠- أصبح من الشائع النظر إلى هذه التطورات باعتبارها جزءاً من الضغوط والتوترات الحتمية الناجمة عن التوجه نحو اقتصاد عالمي بلا حدود، وباعتبارها الثمن الذي يجب دفعه من أجل تحقيق مزيد من الكفاءة والدينامية لقوى السوق العالمية. ويستلزم القيام بذلك ثقة كبيرة في منطق الكتب الدراسية بشأن كيفية عمل الأسواق. والواقع أن الأعوام الثلاثين الماضية شهدت تباطؤاً مستمراً في النمو العالمي، وضعفاً في الأداء الاستثماري في العديد من البلدان، وارتفاعاً حاداً في تفاوت الدخل في كل مكان تقريباً. وعلاوة على ذلك، فإن وصف الاقتصاد العالمي كنظام طبيعي له منطقه الخاص إنما هو وصف يتجاهل خيارات السياسة العامة التي يقوم عليها.

١١- ثم إن إلغاء القيود التنظيمية المفروضة على القطاع المالي في البلدان المتقدمة، وإلغاء الضوابط على الأنشطة المالية العابرة للحدود، وما يترتب على ذلك من زيادة قوية في تدفقات رأس المال، هي أمور تمثل جميعها تحولاً جذرياً عن الإطار الدولي للسياسة العامة في فترة ما بعد الحرب. وقد أدى التصاعد السريع للمصالح المالية إلى تآكل الضوابط والموازن

التي ساعدت في الماضي على توجيه قوى السوق نحو الأنشطة الابتكارية والمنتجة اللازمة للنمو الطويل الأجل، وشجّع، بدلاً من ذلك، السلوك القصير الأجل، وأحياناً المدمر، من جانب المصارف ومؤسسات الأعمال والأسر المعيشية. وقدم دعم أيديولوجي مستمد من فرضية كفاءة السوق، مما جعل نهج سياسة عدم التدخل قابلاً للتطبيق في مواجهة جميع الظروف والتحديات الاقتصادية.

١٢- وقد أهدت الأزمة فكرة وجود جدول أعمال موحد للسياسات العامة "يناسب الجميع". وكانت الأزمة أيضاً صدمة شديدة هزت ثقة العالم المتقدم، وصدمة شديدة لفكرة أن الكوارث الاقتصادية لا تحدث إلا في البلدان النامية بسبب ضعف مؤسساتها وتفشي الفساد وسوء الإدارة فيها. وقد كان الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي، دومينيك شتراوس كاهن، محقاً في استنتاجه أن الأحداث التي وقعت منذ عام ٢٠٠٨ قد "دمرت الأسس الفكرية للنظام الاقتصادي العالمي الذي ساد في السنوات الخمس والعشرين الماضية" وحطمت الثقة في ما تقدمه السياسات العامة من حلول بسيطة للتحديات الإنمائية المعقدة.

١٣- ولا يزال الأونكتاد يرى، منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، وعلى عكس ما تذهب إليه الحكمة الاقتصادية التقليدية، أن المخاطر الناجمة عن التحرير السابق لأوانه للتجارة والتدفقات الرأسمالية لا يُستهان بها، وأن الثمار ليست متاحة للقطف، وأنه من الضروري اتباع نهج عملي إزاء استراتيجية التنمية. وقد حذّر الأونكتاد في عام ١٩٩٣ في المكسيك من ظهور أزمة مالية، ونبهنا في عام ١٩٩٥ إلى خطر يهدد النظم القائمة ناجم عن تنامي أسواق المشتقات، وفي عام ١٩٩٧ لم نكن فقط متنبهين لمخاطر التحرير المالي السريع في شرق آسيا بل أشرنا أيضاً إلى أن اقتران من الصدمات المتكرر بتزايد مظاهر عدم المساواة هو أمر من شأنه أن يؤدي إلى ردة فعل ضد العولمة. وقد ذكرنا مراراً أنه في مواجهة حركات رأس المال الكبيرة التي تصعب السيطرة عليها، لا يمكن لأسعار الصرف الثابتة ولا المرنة أن تحقق للاقتصاد الكلي الاستقرار اللازم لتأمين النمو القوي، وأن ضوابط رأس المال يجب أن تكون جزءاً مستديماً من مجموعة أدوات السياسة العامة. وقد حذرنا من أن التركيز غير المبرر على استهداف التضخم يمكن أن يغذي دورات الازدهار والركود الضارة، لا سيما في البلدان النامية، وناديننا بدلاً من ذلك بإتاحة مزيد من حيز التحرك على الصعيد المالي واتباع نهج أكثر توازناً لإزاء إدارة الطلب. كما حذرنا على مدى العقود الماضية من أن تراكم ديون القطاعين الخاص والعام يؤجج الاختلالات التي يتعذر تحملها على صعيد الأسرة المعيشية وعلى الصعيد الوطني والعالمي، وأن "عمليات الإنقاذ" ليست حلاً فعالاً ولا مرغوباً. وأشرنا في عام ٢٠٠٨ إلى أن "أمولة" الأسواق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للبلدان النامية قد بلغت مستويات خطيرة، وأن تأثيرها على التجارة والتنمية أقوى من تأثير المؤشرات الأساسية للاقتصاد الحقيقي.

١٤ - وبناءً على كل ما سبق، اخترتُ تعبير "العولمة التي يقودها التمويل" لوصف نمط العلاقات الاقتصادية الدولية التي سادت خلال العقود الثلاثة الماضية. والغرض من ذلك هو نقل فكرة مفادها أن إلغاء الضوابط التنظيمية المالية، والتحركات المتسقة نحو فتح حسابات رأس المال، والتزايد السريع في تدفقات رأس المال على الصعيد الدولي، كل ذلك كان يمثل القوة الرئيسية التي حددت شكل التكامل الاقتصادي العالمي منذ انهيار نظام بريتون وودز. فقد أصبحت الأسواق والمؤسسات المالية هي سيدة الاقتصاد الحقيقي لا خادمته، مما يؤدي إلى تشويه التجارة والاستثمار، وزيادة حدة مستويات التفاوت، ويشكل تهديداً للاستقرار الاقتصادي يحدق بالنظم القائمة.

١٥ - وكانت الأزمة الأخيرة بمثابة تذكير آخر بأن العولمة التي يقودها التمويل هي مشروع سياسي، وبالتالي فإنها موضوع نقاش وجدل مشروعين. ولقد كانت الاستجابة حتى الآن غير منظمة إلى حد بعيد، حيث اتخذت شكل تدابير ظرفية للتخفيف من الأضرار الناجمة عن الصدمات الاقتصادية، كما أقيمت شراكات غير رسمية لمواجهة الاختلالات العالمية، وتكونت تحالفات مرتجلة للضغط من أجل مزيد من الشفافية في الأسواق. وقد تحقق تقدم في هذا الصدد: فقد أضافت مجموعة العشرين طبقة جديدة وأكثر تركيزاً من التنسيق إلى المسائل الاقتصادية الدولية، وساعدت على دفع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لكي تكون هياكل إدارية أكثر تمثيلاً (على نحو هامشي) وأقل جموداً (على نحو طفيف). ومع ذلك، ظهرت انقسامات فيما بين الاقتصادات المتقدمة بشأن كيفية إصلاح النظام المالي الدولي، وظهرت علامات خطر تنذر بالارتداد إلى نهج "العمل كالمعتاد". والواقع أن القطاعات المالية لهذه البلدان عادت بالفعل إلى الكثير من الممارسات القديمة، رغم تدهور المالية العامة وتباطؤ الانتعاش. وعادت تدابير التقشف إلى جدول الأعمال، وبدأت تظهر مقاومة قوية للتنظيم المالي.

باء - المستقبل اليوم لم يعد كما كان بالأمس

١٦ - لقد هيمن موضوع النقد والتمويل على المناقشات المتعلقة بالسياسات وكان موضوع العناوين الرئيسية. ومع ذلك، توجد اتجاهات أخرى مهمة ترسم آفاق التنمية. فبعد اختتام الأونكتاد الثاني عشر في أكرا، استنتجت الأمم المتحدة أن كوكب الأرض قد غدا الآن كوكباً حضرياً بالفعل، حيث يعيش أكثر من نصف سكانه في المدن. ويُتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى أكثر من ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وكان يُنظر إلى حركة التوسع الحضري، منذ أمد بعيد، على أنها اتجاه تقدمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسلسلة من العمليات التراكمية التي تحسن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. غير أن الروابط ليست تلقائية، كما تلوح في الأفق تحديات كبيرة. فالتوسع الحضري السريع، والتحول قبل الأوان عن التصنيع، وتدهور القطاع العام، كل ذلك أدى إلى تكهنات بشأن "اضمحلال" الطبقة المتوسطة، بل

والأدهى من ذلك تحول العالم إلى "كوكب من الأحياء الفقيرة". وعندما اصطدمت هذه الاتجاهات بطموحات شباب السكان، تحول الإحباط الاقتصادي إلى اضطراب سياسي، على نحو ما شهدته مؤخرًا شمال أفريقيا.

١٧- ومن الخطأ أيضاً إغفال التحديات البيئية، ولا سيما ما سبّاه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) "الصدام القاتل" بين التوسع الحضري وتغير المناخ. ومن المسلم به على نطاق واسع أن الاحترار العالمي هو النتيجة غير المرغوبة (وغير المعروفة الثمن) لنجاح تنمية الاقتصادات المتقدمة القائمة اليوم. غير أن حل هذه المشكلة يستلزم استجابة عالمية على صعيد السياسة العامة تؤدي إلى مسار اقتصادي جديد دون أي تفريط بالأهداف الإنمائية القائمة. ويقتضي ذلك اتباع مسارات خفيفة الكربون وعالية النمو تستند إلى تكنولوجيات جديدة يمكنها أن توفر إمدادات كافية من الطاقة ودخلاً أعلى لسكان العالم الآخذين في التزايد، مع تحقيق انخفاضات شديدة في انبعاثات غازات الدفيئة. وللتصدي للتحدي المتعلق بإعادة التوازن، لا غنى عن توجيه دفعة استثمارية كبيرة تشمل تمويلًا كافيًا ونقلًا للتكنولوجيا من البلدان الغنية، وتذكّر بالطبيعة المتشابكة للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. والملاحظ أن الحوافز الاقتصادية اللازمة، ودرجة الإرادة السياسية، والشراكات المناسبة، لا تزال مفتقدة حتى الآن.

١٨- ويمثل ظهور أقطاب النمو الجدد في الجنوب بداية تحول كبير في المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي. وقد أصبحت الصين بالفعل ثاني أكبر اقتصاد وأكبر بلد مصدر في العالم. كما شهدت الهند عقدين من النمو القوي، وهي الآن ترتقي بثبات سلم التصدير. كما شهد النصف الثاني من العقد الأخير تزايد النمو في البلدان النامية الكبرى الأخرى مثل إندونيسيا والبرازيل. ومنذ انعقاد مؤتمر أكرأ، ارتفعت حصة البلدان النامية من الدخل العالمي بأكثر من ثلاث نقاط مئوية لتصل إلى ٣٠ في المائة. وتحولت أنماط التجارة والاستثمار تبعاً لذلك، وظهرت تحالفات وتجمعات سياسية جديدة، مما ينم عن نظام عالمي جديد آخذ بالفعل في التشكل.

١٩- وتمثل القدرة على مواجهة الأزمة والتعافي منها في بعض مناطق العالم النامي علامات واضحة على طي صفحة الماضي، وتزايد الأمل في فترة طويلة قادمة من التقارب. وما برح الأونكتاد ينظر إلى الجنوب الناشئ باعتباره السبيل إلى اقتصاد عالمي أكثر توازناً. ومع ذلك، لا بد من توخي بعض الحذر. فهذا التحول لم يكن متكافئاً حتى الآن، إذ توجد فروقات كبيرة بين المناطق النامية وفيما بين فرادى البلدان؛ وقد شهد العديد من أقل البلدان نمواً خلال العقدين الماضيين اتساع فجوة الدخل بينها وبين البلدان الأخرى، مما يشير إلى أن ضغوط الاستقطاب لا تزال ترسم ملامح العلاقات الاقتصادية في العالم. وعلاوة على ذلك، لا يزال العديد من الأسواق الناشئة يعتمد على الاقتصادات الرائدة، ولا يزال سريع التأثر بالتغيرات التي تحدث في السياسة العامة لتلك الاقتصادات وفي أوضاعها الاقتصادية. وينبغي

رصد تأثير أزمة ديون بلدان الشمال على البلدان النامية رسداً دقيقاً. ولا تزال بلدان الجنوب الناشئة تشهد عملية تطور لم تكتمل بعد وسوف يستلزم الأمر أشكالاً جديدة من التعاون والشراكة من أجل ترسيخ المكاسب الحديثة والتصدي للتحديات القادمة.

جيم - أهلاً بعولمة تقودها التنمية

٢٠- في ظل الاختلالات الاقتصادية والتوترات السياسية التي شهدتها أوروبا في فترة ما بين الحربين العالميتين، دعا جون ماينارد كينز إلى استحداث "سياسات وأدوات جديدة لتكثيف وضبط عمل القوى الاقتصادية كي لا تتعارض بصورة غير محتملة مع الأفكار المعاصرة المتعلقة بما هو ملائم وسليم لمصلحة الاستقرار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية". وقد ظهرت صفقة جديدة في نهاية الأمر، وإن كان ذلك بعد أن تسبب الاندفاع نحو نهج "العمل كالمعتاد" في سلسلة من الاضطرابات النقدية، وتبديد الموارد، وتفكك المجتمعات. ويتسم المشهد الاقتصادي العالمي اليوم ببعض أوجه التشابه المحبطة مع سنوات ما بين الحربين؛ فلا الترتيبات المرجحة ولا العودة إلى العمل بنهج كالمعتاد سيعيد الأمور إلى مسارها الصحيح. فالتحدي يتمثل في استعادة توازن الاقتصادات في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالاستدامة والعدل.

٢١- وفي هذه المرة أيضاً ستحتاج عملية إعادة التوازن إلى صفقة عالمية جديدة يمكنها أن "تنهض بجميع أوجه الحياة" في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. ومن الحقائق الأساسية أن الناس في كل مكان يتطلعون إلى شيء واحد: عمل لائق، ومترل آمن، وبيئة آمنة، ومستقبل أفضل لأبنائهم، وحكومة تصغي لشواغلهم وتستجيب لها. وقد دأب الأونكتاد على اقتراح مجموعة من تدابير السياسة العامة والإصلاحات المؤسسية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل رفع مستوى المعيشة في البلدان النامية، وبناء قدراتها على تحمل الصدمات الخارجية، ومساعدتها على مواصلة الاندماج المتوازن في الاقتصاد العالمي. ولا يتمثل التحدي، على نحو ما أشرت إليه في تقريره إلى الأونكتاد الثاني عشر، في "تصحيح مسار الأسعار" وإنما في "تصحيح مسار التنمية"، وذلك باتباع نهج عملي استباقي شامل اجتماعياً إزاء سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية والصناعية.

٢٢- وتتمثل المهمة العاجلة لراسمي السياسات على الصعيدين الدولي والوطني على السواء في إيجاد المزيح المناسب من تدابير إنعاش الاقتصاد وإعادة التوزيع والتنظيم اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وقد اخترتُ تعبير "العولمة التي تقودها التنمية" لوصف المبادئ والأولويات والسياسات التي ينبغي متابعتها لتحويل الانتعاش المتذبذب إلى مستقبل شامل ومستدام.

٢٣- وتتمثل الخطوة الأولى في إصلاح النظام المالي. وحتى قبل حدوث الأزمة، كان من الواضح أن التنمية المستقرة والشاملة لا تتوافق مع سلوك المضاربة في الأسواق، ودورات الانتعاش والانكماش، وبرامج التقشف التي دائماً ما تنجم عن هذه الدورات. ويشار إلى أن قصص نجاح البلدان الناشئة في الجنوب اعتمدت، إلى حدٍ بعيد، على السياسات التي تتجنب

هذه المخاطر. وينبغي أن يهتم التمويل مرة أخرى بتوفير الأمن لمدخرات الناس وتعبئة الموارد من أجل الاستثمار الإنتاجي. ولا غنى أيضاً عن الإصلاحات من أجل الاستعاضة عن تدفقات رأس المال، التي تصعب السيطرة عليها والمسيرة لاتجاهات الدورات الاقتصادية، بتمويل إثمائي طويل الأجل يمكن التنبؤ به، واستعادة الاستقرار في أسواق العملة، ودعم عمليات التكيف التوسعية على صعيد الاقتصاد الكلي. وسوف يستلزم الأمر تعزيز أنشطة الرقابة والتنظيم على جميع المستويات، مع النظر في وضع ترتيبات مؤسسية جديدة. وسوف يكون للتعاون المالي الإقليمي، بشكل خاص، دور أكبر ينبغي أن يؤديه في إطار بنية دولية أكثر توازناً، رغم الصعوبات الراهنة التي تواجهها منطقة اليورو.

٢٤- ويمثل استقرار الترتيبات النقدية والمالية شرطاً مسبقاً لجعل التجارة والاستثمار أداة ناجعة لتحقيق النمو والتنمية الشاملين. غير أن إعادة التوازن تستلزم توجيه الموارد المالية وغيرها من الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية المناسبة. ولا تزال التنمية الصناعية تحظى بالأولوية في العديد من البلدان النامية بسبب ما تتيحه هذه التنمية من فرص لزيادة الإنتاجية والدخل، ولتحقيق أقصى فائدة من التجارة العالمية. ومع ذلك، ينبغي اتباع نهج قطاعي أوسع نطاقاً يتضمن التركيز على القطاع الأولي في العديد من أقل البلدان نمواً، لضمان أن تكون التدابير المتخذة لتنويع النشاط الاقتصادي متوافقة مع توفير فرص العمل، وتحقيق الأمن الغذائي وأمن إمدادات الطاقة، والتصدي الفعال للتحدي الذي يطرحه تغير المناخ.

٢٥- وقد أدت الأزمة المالية إلى تزايد غير متوقع في الحديث عن "انتقاء الفائزين"، غير أن التحدي الفعلي يتمثل في التأكد من أن السياسة الصناعية، بشكل عام، تتوافق على نحو سليم مع التدابير الأخرى اللازمة لإرساء مسارات تنمية شاملة. وبما أن الاقتصادات المنوعة تمثل لبنات أي نظام تجاري دينامي، فمن الضروري للسياسات والقواعد التجارية - على جميع المستويات - أن تدعم جدول الأعمال هذا. ومن شأن حل المشاكل المستعصية للاتفاقات التجارية والاستثمارية الإقليمية القائمة، وإيجاد المزيد من أشكال التكامل فيما بين البلدان المتجاورة، أن يدفع البلدان النامية قدماً. كما أن هناك ما يستدعي وضع قواعد عالمية جديدة في المجالات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك لأسواق السلع ولتنقل العمال للتكنولوجيات.

٢٦- ولا يمكن أن يعتمد أي جدول أعمال للتنمية الشاملة على السياسات الاقتصادية وحدها. ففي ظل العولمة التي يقودها التمويل، تحولت الضغوط والأعباء الناجمة عن الأسواق غير الخاضعة لضوابط تنظيمية، في كثير من الأحيان، إلى الأفراد والأسر المعيشية، وتحولت، في البلدان التي لديها نظم للرعاية الاجتماعية، إلى الميزانيات الحكومية. وفي حالات كثيرة تزامنت الزيادات غير المسبوقة في التفاوتات في الدخل مع نقص تمويل الخدمات العامة وارتفاع مستوى ديون الأسر المعيشية. وكانت تكاليف ذلك باهظة على الأمن الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. بل إنه حتى عندما تسارعت وتيرة النمو، كما حدث في العديد من البلدان النامية خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨، تخلف الكثير من الناس عن الركب. ويعتمد أي اقتصاد متوازن على

وجود عقد اجتماعي قوي يستلزم بدوره مجموعة من السياسات الاجتماعية الشاملة والمحددة الهدف المكيفة مع الظروف المحددة، بغية ضمان التمتع بفوائد النمو على نطاق واسع والتشارك في تحمل مخاطره على نحو عادل.

٢٧- وقد أكدت الأزمة ما ظل الأونكتاد يصر عليه بشأن أهمية وجود حيز للتحرك على صعيد السياسة العامة. وليس من الممكن التقليل من أهمية دور هذا الحيز في إرساء مسارات إنمائية جديدة أكثر شمولاً، فهو مطلوب كي تتمكن الحكومات - خاصة حكومات البلدان النامية وغيرها أيضاً - من تصحيح إخفاقات الأسواق، وتعزيز التعاون فيما بين المؤسسات في مجالات الاستثمار الطويل الأجل، وإدارة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وضمان التقاسم العادل لثمار ذلك. ولكي يتحقق هذا، يجب على الدول أن تبلور رؤية إنمائية متسقة وشاملة وأن تضع ميثاقاً قوياً مع مختلف جماعات المصالح من أجل إدارة أفضل لأوجه التعارض والمفاضلة التي تنجم حتماً عن التغيير. كما أن الفعالية تتوقف على اتباع نهج أكثر تكاملاً إزاء رسم السياسات، وهو نهج لا يقتصر على الربط بين السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية والتجارية والمالية الداعمة للنمو والتنمية، وإنما يجمع أيضاً بين السياسات الاقتصادية والإنمائية والاجتماعية، مما يؤدي إلى نتائج مستدامة وشاملة. وبناء على ذلك، فإنني أؤكد في النسخة الكاملة من تقريرتي المقدم إلى الأونكتاد الثالث عشر (الذي يحمل الرمز UNCTAD(XIII)/1) على الدور المحوري للدولة الإنمائية في بناء مسارات نمو متوازنة في اقتصاد تعتمد فيه عمليات تعبئة وتخصيص الموارد على قوى السوق.

٢٨- ولا ينبغي أن يُفسر ذلك على أنه يعني أن الدول لا يمكن أن تفشل. فالواقع أن المساءلة والشفافية وسيادة القانون هي عوامل مهمة بالنسبة لجعل الدولة ممثلة تمثيلاً كافياً بقدر ما هي مهمة بالنسبة لجعل الأسواق مستقرة استقراراً كافياً. ومع ذلك، عندما نقارن قصص النجاح في أمريكا الشمالية بقصص النجاح في اسكندنافيا وشرق آسيا، نجد أن اقتصادات السوق يمكنها أن تعمل في إطار مجموعة واسعة من الترتيبات الاجتماعية والسياسية وأنه، باستثناء بضعة مبادئ أساسية، لا يوجد نموذج واحد للعلاقات بين الدولة والسوق يمكن أن تقتدي به البلدان الأخرى. فيجب أن يكون كل بلد قادراً على التجربة واستكشاف أفضل توليفة من المؤسسات ونظم الإدارة المناسبة لظروفه الخاصة والمتوافقة مع تطلعات سكانه.

٢٩- والمسؤولية عن اختيار السياسات التي تكفل مستقبلاً مزدهراً وعادلاً ومستقراً تقع، إلى حد كبير، على عاتق الحكومات والمؤسسات والفئات المعنية الوطنية. ولكن في عالمنا المترابط يتطلب أي اقتصاد عالمي أكثر أمناً وشمولاً وجود قيادة دولية قوية وتحمل مسؤوليات جماعية. وتوجد أسئلة صعبة يتعين الإجابة عنها بشأن ما إذا كان يمكن للترتيبات الحالية أن تساعد على إيجاد بدائل شاملة اجتماعياً للعملة التي يقودها التمويل، وما هي هياكل الحوكمة التي يمكنها أن تدعم العملة التي تقودها التنمية. ويتيح الأونكتاد الثالث عشر الذي سيعقد في الدوحة فرصة للمجتمع الدولي لمناقشة هذه التحديات بطريقة صريحة وواضحة وبناءة.